

## حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير

تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد  
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦). ١٤٣ ص.

عوني فرسخ

باحث فلسطيني، الإمارات العربية المتحدة.

تهدد بقاءه، من دون أدنى إشارة إلى أن عجز النظام وقصوره بنيوي وفرع من واقعه لكونه نظام تجزئة قطرية، ونتاجاً طبيعياً لتخلفه عن منطق العصر حيث بات جلياً استحالة امتلاك مقومات متابعة تحديات العولمة من دون تكامل قومي.

### أولاً: حول محور النظام العربي الرسمي (ص ٢٧ - ٤٠)

١ - يلحظ التقرير محقاً (ص ٢٦) أن القوى غير الرسمية في النظام، على الرغم من ضعفها النسبي، تصدت لمهمة الحفاظ على البقاء وإنجاز التغيير، مشيراً بهذا الخصوص إلى المقاومة في فلسطين والعراق، ومقرراً أنه من المنظور التاريخي تسجل هذه القوى بداية صحيحة وقوية وواعدة لمستقبل عربي أفضل. وكم كان يكون مفيداً لو أن التقرير تناول بشيء أوفى الحراك الشعبي المقاوم والمطالب بالإصلاح في العديد من الأقطار العربية.

٢ - يذكر التقرير (ص ٣٣) في تعقيبه

صدر تقرير حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير وعلى مدى صفحاته الـ ١٤٣ قدم عرضاً على درجة عالية من الدقة والموضوعية للمواقع الراهنة على ثمانية محاور. غير أن التقرير وإن كان قد قدم عرضاً يكاد يكون وافياً للمواقع العربي المعاصر، وبخاصة في ما يتصل بممارسات وأنشطة النظام الرسمي على المحاور الثمانية، إلا أنني ممن يرون أن الغاية من تقرير حال الأمة، حين يصدر باسم المؤتمر القومي العربي ليس تقديم عرضٍ وافٍ للمواقع المأزوم فقط، وإنما أيضاً إعطاء وجهة نظر قومية في أسباب أزمة الواقع العربي وسبل مواجهتها. وفي ضوء هذه الرؤية أسجل الملاحظات التالية على مقدمة التقرير ومحاوره الثمانية:

### على ما ورد تحت عنوان «تمهيد» (ص ٢٥ - ٢٦)

يقرر التقرير محقاً (ص ٢٥ - ٢٦) أن النظام العربي الرسمي عجز خلال العام ٢٠٠٥ عن مواجهة التحديات والمخاطر التي

الجزائر، ويلاحظ أن بناءه على فكرة المساواة بين عدد الأعضاء من كل دولة فكرة مستحيلة الاستمرار، وأن هواجس الدول العربية الصغيرة معضلة يجب أن تؤخذ بالحسبان. والذي ألاحظه في هذا الخصوص أن فكرة المساواة العديدة بين الأعضاء المنتسبين لكل دولة، إنما تأسست على الخلل البنيوي في ميثاق الجامعة الذي ساوى بين الدول الأعضاء في حق التصويت برغم التمايز الكبير في ما بينها في ميزان القدرات والأدوار. وذلك بعدم الأخذ بفكرة الموازين النسبية للدول الأعضاء في ضوء إمكاناتها المادية وقدراتها البشرية، وبحيث كانت المساواة المعتمدة وبالأعلى على العمل العربي من خلال الجامعة، إذ أبقت عند حدود ما ترضى به الدولة الأقل إمكانات وقدرات والأكثر تبعاً لذلك وتأثراً بالمداخلات الخارجية. أما معضلة هواجس الدول الصغيرة فيمكن علاجها باعتماد برلمان من مجلسين: الأول تتساوى فيه الدول الأعضاء بعدد النواب المنتسبين إليها، والثاني يشكل على قاعدة الموازين النسبية استناداً لعاملين: تعداد السكان، والإمكانات الاقتصادية الممثلة في الدخل الوطني والفردى، ورقم الميزانية وحجم المديونية.

## ثانياً: حول محور الإصلاح السياسي (ص ٤١ - ٥٦)

١ - يسجل التقرير (ص ٤٢) أن متابعة التطورات التشريعية في أكثر من قطر توضح تردها ما بين توسيع نطاق المشاركة السياسية وتقييده، أو تعيد إنتاج القوانين الاستثنائية بعد إلغائها لكن تحت مسميات جديدة. ويعطي مثلاً على ذلك سحب حكومة

على الواقع الرسمي العربي العاجز عن تقديم الاستجابة الفاعلة للتحديات الداخلية والخارجية المتعاضمة «وربما يقول قائل إن التحليل السابق ينطوي على درجة من الصحة أو حتى قد يكون مقبولاً، لكن هذا هو أقصى ما في جعبة العرب، وهي نظرة قاصرة للغاية إلى الخيارات المتاحة للعرب بشرط توفر سلامة الرؤية وقوة الإرادة». وحبذا لو أن التقرير ألقى مزيداً من الضوء على الإمكانيات والقدرات العربية غير المستغلة بسبب افتقار صناع القرار الرسمي العربي ومستشاريهم إلى الرؤية الموضوعية للواقع، وافتقادهم الإرادة السياسية لتجاوزه، ولا سيما أن ثقافة الهزيمة الشائعة أبرز عوامل ضعف الحراك الشعبي المقاوم.

٣ - يسجل التقرير (ص ٣٥) على السياسات العربية الرسمية تكيفها مع احتلال العراق وتسليمها بثمرة العملية السياسية الشائثة التي جرت في ظله ونتجت منه. ويلاحظ أن المبادرة العربية انصبت على قضية «المصالحة الوطنية» وليس على إنهاء الاحتلال، وأن أطرافاً عربية بدت أكثر اهتماماً بالتغلغل الإيراني في العراق منها بالاحتلال نفسه. ويقرر محقاً (ص ٣٧) أن الدور الرسمي العربي في العراق لا يستقيم من دون أن يركّز على إنهاء الاحتلال، ولا يمكن أن يكتمل من دون إشراك المقاومة. كما يقرر أن عجز النظام الرسمي العربي عن التأثير في مجريات الأمور في العراق يضيف مثلاً على عجزه عن مواجهة التحديات التي تهدد بقاءه المستقل، والسؤال هو، هل كان النظام العربي الرسمي على ما هو عليه من عجز وقصور لو أنه كان نظاماً مستقلاً؟

٤ - تناول التقرير (ص ٣٧ - ٤٠) موضوع البرلمان العربي الذي اقترحتة قمة

فسح المجال لظهور حركات احتجاجية متحررة من القيود الحزبية. غير أن العلة في مثل هذه الحركات لا تعود فقط إلى نمو الاتجاهات المتشددة فيها، - كما أشار التقرير إلى ظاهرة ١٤ آذار في لبنان - ولا إلى دخول بعض القوى الحزبية في تشكيلها، وإنما قبل الأمرين لارتباط بعض عناصرها القيادية بالأجهزة ومصادر التمويل الخارجية. وهذا ما لم ينبه إليه ويحذر منه التقرير مع الأسف الشديد.

٥ - في حيوية الشارع العربي التي تناولها التقرير (ص ٤٩ - ٥١) ما يدل على الطاقة النضالية التي تختزنها جماهير الأمة العربية وعجزت عن توظيفها التوظيف الإيجابي القوى الحزبية، التي تعتبر مسؤولة ليس فقط عن قصورها عن استثمار المخزون النضالي الجماهيري، وإنما أيضاً عن الإدارة الجاهلة للغضبة الجماهيرية على الإساءة للرسول الكريم (ﷺ)، كما رصد ذلك محققاً التقرير (ص ٥١).

٦ - كثر الحديث خلال الشهور الأخيرة حول توجه أمريكيي للتعاطي مع الحركات الإسلامية الصاعدة والتميز بين ما تعتبره منها معتدلاً وما تصنفه على أنه «إرهابي»، كما في حال حماس، ولقد غاب عن التقرير مناقشة ما يقال بهذا الصدد في تناوله لظاهرة صعود التيار الإسلامي (ص ٥٣ - ٥٤)، ولست أدري علة هذا الغياب.

٧ - اتفق تماماً مع ما تضمنه التقرير (ص ٥٥ - ٥٦) في إدانته ممارسة السلطات العقاب الجماعي لأسر المتورطين في العنف واتخاذ النساء كرهائن، فضلاً عن إدانتها غير المحدودة لجرائم الاغتيال السياسي في

البحرين مشروع قانون «الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات» من مجلس النواب في آذار/مارس ٢٠٠٦، وما اعتمدته النظام بمصر من تلازم الحديث عن وقف قانون الطوارئ الساري المفعول منذ العام ١٩٨١ مع الإعداد لقانون مكافحة الإرهاب الذي يستبدل مسمى بآخر من دون تغيير يذكر في المضمون.

٢ - كان استخدام الإدارة الأمريكية مصطلح «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» استخداماً غائياً، قصدت من ورائه إحلاله محل مصطلح «الوطن العربي» شائع الاستخدام في الأدبيات وأجهزة الإعلام العربية، مستهدفة السعي إلى تأصيل نفي الانتماء القومي لأقطار الوطن العربي المراد إدخالها في مشروع «الشرق الأوسط الكبير». ويبدو أنه فات واضعي التقرير وضع المصطلح رقم «١٩» بين قوسين لتأكيد اعتراضهم على استخدامه.

٣ - ورد في التقرير (ص ٤٣) القول: إنه ينبغي تأكيد رفض المحاولات الخارجية لفرض الإصلاح على ضوء النتائج المأساوية التي ترتبت على هذا الفرض في العراق وفلسطين، في حين أن محاولات الإصلاح استجابة للضغوط الأمريكية مرفوضة من حيث المبدأ لأنها عبارة عن تدخل أجنبي في الشؤون الوطنية والقومية، فضلاً عن أنها إنما تستهدف «الإصلاح» الذي يخدم المصالح والطموحات الاستعمارية الاستغلالية المعادية لمصالح وطموحات غالبية المواطنين العرب.

٤ - لا خلاف مع ما تضمنه التقرير (ص ٤٦ - ٤٨) حول عمق أزمة الأحزاب العربية وهزال قاعدتها الشعبية، وأن ذلك ما

تداعياته على مدى الوطن العربي ما بين المحيط والخليج، وبخاصة على الصعيد الشعبي، بالرغم من مسلسل التصالح والتطبيع الجارية فصوله على صعيد الأنظمة وقطاع رجال وسيدات الأعمال والليبراليين الجدد.

٢ - مع أن الضفة والقطاع المحتلين لا يشكلان سوى ٢٢ في المئة من مساحة فلسطين، ولا يضمنان غير ٣٠ في المئة من شعبها العربي، إلا أن التقرير حصر «القضية الفلسطينية» بالواقع المأزوم فيهما، وتجاهل التحديات التي تواجه كلاً من عرب الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨ وفلسطيني الشتات.

في حين أن عرب ١٩٤٨ يتجاوزون المليون وربع المليون مواطن، ويواجهون ثلاثة تحديات: محاولة تهويد النقب الجارية، والتي تصدت لها الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح؛ وخطر الأسرلة المتمثل بتزايد نسبة من يحاولون التكيف مع واقع الاحتلال لدرجة أن البعض أخذ يتطوع في جيش العدوان الإسرائيلي لينال بعض الامتيازات المحصورة بالصهاينة؛ فضلاً عن تداعيات اعتبار إسرائيل دولة يهودية، حقوق المواطنة الكاملة فيها محصورة بمن كان يهودي الأم والمعتقد.

وكذلك الأمر بالنسبة لفلسطيني الشتات الذين يقاربون الستة ملايين، ما يتجاوز ٥٨ في المئة من شعب فلسطين، ويواجهون تحدي إهدار حق العودة بموافقة رسمية عربية وسلطوية فلسطينية. إذ كل من فريق أوسلو، الذي يقوده الرئيس محمود عباس، والملوك والرؤساء أصحاب مبادرة القمة للعام ٢٠٠٢، وإن هم لم يعلنوا التنازل عن القرار رقم ١٩٤، أسقطوه عملياً

لبنان التي طالت الشهداء: رفيق الحريري وسمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني. ولكنني آخذ على التقرير عدم إشارته إلى المسؤولية التاريخية والأخلاقية لقوى الاحتلال وأدواتها في العراق المحتل عن مسلسل الاغتيالات والتفجيرات الجارية فصوله، التي ما كانت لولا الاحتلال وتدميره المتعمد لجيش العراق ولأجهزة أمنه الوطنية وإحلال أجهزة عميلة محلها.

### ثالثاً: حول محور تطور القضية الفلسطينية (ص ٥٧ - ٧١)

١ - بداية ألاحظ أن استخدام مصطلح «القضية الفلسطينية» كبديل لمصطلح الصراع العربي - الصهيوني ينطوي على خطأ جوهري، ذلك لأن الغاية من إقامة مشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني على التراب العربي في فلسطين إنما كانت لإيجاد حاجز بشري غريب يفصل بين جناحي الوطن العربي الآسيوي والأفريقي ليعطل احتمالات الوحدة العربية وليكبح فعالية مصر القومية التاريخية، ولم تكن الغاية منه إيجاد ملجأ آمن لذلك «الفائض» من فقراء يهود أوروبا الذي كان مرفوضاً اندماجه في مجتمعاتها من قبل البرجوازية اليهودية الصاعدة والعنصريين الأوروبيين معادي السامية.

فضلاً عن أن الشعب العربي الفلسطيني ما كانت له عبر تاريخه الممتد قضية خاصة به، وإنما كان تاريخه بعضاً من تاريخ بلاد الشام، وشديد التأثير بالواقع في مصر والعراق وشبه الجزيرة العربية. ولما يزل للصراع الذي فجره الوجود الصهيوني القسري على أرض فلسطين

خيار المقاومة مصنف دولياً بأنه إرهاب. ذلك لأن هذا التصنيف لم يصدر إلا عن الإدارة الأمريكية والسائرين في ركابها خوفاً أو طمعاً، بينما ذلك ما لا يقره الرأي العام العالمي حتى في أوروبا والولايات المتحدة كما يتضح من استطلاعات الرأي، فضلاً عما جرى في مؤتمر دربان واستقبال روسيا للسيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

٦ - حقاً إن قدرة حماس على مواجهة الضغوط منوط بقدرتها على بناء توافق وطني ودعم عربي كما يوضح التقرير (ص ٦٦)، غير أن تاريخ الحراك الوطني الفلسطيني منذ عشرينيات القرن الماضي يعلمنا بأن أخطر ما تعرضت له قوى المقاومة إنما جاءها من مداخلات الأنظمة العربية التي طالما سوقت «نصائح» ضرورة «الاعتدال» و«الواقعية» واعتماد سياسة «خذ وطالب»، ودعت إلى تقديم ما يسهل قبول «المجتمع الدولي»، وتوالت النكسات منذ إجهاض إضراب عام ١٩٣٦ ووقف الثورة يومذاك استجابة إلى دعوة الملوك العرب الذين دعوا إلى الركون إلى عدل «الصديقة» البريطانية. وليس من سوء الظن في شيء القول بأن هناك أكثر من مسؤول عربي يحاول اليوم إعادة إنتاج دور نوري السعيد سنة ١٩٣٦.

٧ - في تناول التقرير (ص ٦٧) تدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع المحتلين كاد يحصر عوامل ذلك في الاعتداءات الإسرائيلية، بما انطوت عليه من اجتياحات وحصار وحواجز، وبناء الجدار العازل، والاستيلاء على كل المعونات الممنوحة مما يسمى «المجتمع الدولي» وعلى

بحديثهم المكرور عن «حل عادل لقضية اللاجئين»!

٣ - يذكر للتقرير إيضاحه (ص ٥٩) بأن الاتفاق المصري - الإسرائيلي حول نشر قوات من حرس الحدود المصرية على امتداد الحدود بين مصر وقطاع غزة لا يجعل من مصر حامية لحدود إسرائيل فحسب، بل يحملها مسؤولية من دون سلطة. كما يحمّد له أنه بتناوله هذه المسألة سلط مزيداً من الضوء على بؤس اتفاقية الصلح التي وقعها نظام السادات مع إسرائيل إذ جعل من سيناء منطقة شبه مجردة من السلاح، ومحتملة من قبل القوات المتعددة الجنسيات.

٤ - أوضح التقرير (ص ٥٩ - ٦٠) زيف الادعاء بأن إسرائيل انسحبت من قطاع غزة، كما أنه أوضح خواء كل اتفاقيات سلطة حكم الذات الفلسطينية مع سلطة الاحتلال الصهيونية، وأن ما يتحدث عنه الرئيس محمود عباس وأركان سلطته من مكاسب ليس إلا قبض ربح، فالتقرير أوضح مخالفة إسرائيل لما تقضي به اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ من تسليم المحبوسين الذين أدانته محاكم الاحتلال لسلطة الأراضي المحررة عند انتهاء الاحتلال، وذلك ما لم تفعله إسرائيل بعد «الانسحاب» المعلن عنه من القطاع. كما أوضح أن اتفاقية معبر رفح أبقت المعبر من الناحية العملية تحت سيطرة سلطة الاحتلال، وأن جوازات سفر السلطة لا تصدر إلا استناداً للهوية الصادرة عن سلطة الاحتلال.

٥ - أتفق مع التقرير في تقويمه (ص ٦٤) لنجاح حماس في انتخابات المجلس التشريعي بأنه كان تصويتاً على خيار المقاومة. ولكنني أتخفظ عن القول: إن

الاحتفاظ بخيار المقاومة... وحشد جهود كل القوى الرافضة لهوان الاحتلال في البلدان العربية». يضاف إلى ذلك التوجه الجاد والصادق إلى تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تصويب ميثاقها، وتشكيل المجلس الوطني على أساس الانتخاب حيث أمكن ذلك، وتحرير المنظمة والمجلس من سيطرة فريق أو سلسلو، لتعود المنظمة ممثلاً حقيقياً للشعب العربي الفلسطيني.

### رابعاً: حول محور أزمة العلاقات اللبنانية - السورية (ص ٧٣ - ٨٦)

١ - لم يفت التقرير عند استعراض تدهور العلاقات السورية - اللبنانية تقديم رؤية شاملة للمشهد بتسليط الضوء على العناصر الإقليمية والدولية المتحركة إلى حد بعيد بالتطورات. كما يقرر (ص ٧٦) أنه منذ بداية عقد التسعينيات تميزت السياسة الأمريكية بالسعي إلى تسويات مع النظام السوري باعتبار ذلك الوجه الآخر لسياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، وأن هذا التوجه انهار مع بداية الألفية الثالثة مع انهيار المفاوضات السورية - الإسرائيلية وتفجر الانتفاضة الفلسطينية ووصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض.

٢ - يلاحظ التقرير (ص ٧٦ - ٧٧) أن للمحافظين الجدد مواقف مسبقة من النظام السوري وسياسته في لبنان لا علاقة لها بتفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والانعطافة التي أعقبتها في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس بوش. إذ منذ التسعينيات كان في واشنطن من

نصف عائدات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. غير أن التقرير تجاهل مسؤولية سلطة الحكم الذاتي التي ربطت اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الصهيوني، فضلاً عن أنها لم تحاول استثمار الموارد المالية التي تدفقت عليها في مشروعات إنتاجية أو البنية التحتية، ناهيك عن الفساد المستشري في أجهزتها.

٨ - يقول التقرير (ص ٦٧ - ٦٨) إن الإصلاح من أجل إقامة الدولة لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً ويحتاج إلى منهج تشاركي واستراتيجية تستجيب لمتطلبات الشعب الفلسطيني، وتخفيف الاعتماد على إسرائيل، وتوجيه الأولويات إلى الإصلاح وتكوين الدولة. والسؤال المحوري: هل عرف التاريخ إصلاحاً تم في ظل الاحتلال، وأليس سجل القيادات المساومة حافلاً بمن فرطوا بالمصالح الوطنية لقاء مكاسب ذاتية، وهل من المنطقي توقع التوجه الجاد للإصلاح من سلطة زكمت رائحة فسادها الأنوف؟!

٩ - استعرض التقرير (ص ٦٨ - ٧٠) المسار الحرج لموضوع المقاومة المسلحة والوحدة الوطنية، مسلطاً الضوء على التناقض بين توجه السلطة والفصائل الفلسطينية للتهدة، واعتماد إسرائيل إرهاب الدولة خياراً استراتيجياً. وكذلك التزام أجهزة أمن السلطة التصدي لفصائل المقاومة واشتباكها معها، والمضي إلى حد اعتقال نشطاء الجهاد الإسلامي.

١٠ - أتفق تماماً مع ما نص عليه التقرير (ص ٧١) من أن «حجر الزاوية للصمود ومناط الرجاء في إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو توكيد الوحدة الوطنية الفلسطينية، والإصرار على

الأمريكي - الفرنسي، وإنها اختارت لحدود «بوليصة تأمين» على حد تعبير التقرير.

٥ - يقدم التقرير (ص ٨١ - ٨٢) ما أسماه «الفرصة الضائعة» في العلاقات اللبنانية - السورية موضحاً أن النظام السوري متهم بتقريب الانتهازيين، وإبعاد تيارات لا غبار على وطنيتها، وإفراغ لبنان من قواه الاجتماعية الحية بمصادرة الحياة النقابية، وضرب الحركة الطلابية، وزيادة وزن المكون الأمني، وتراجع الحريات، والتدخل في الانتخابات والمجالات التعليمية والقضائية والدبلوماسية، والتسامح تجاه نظام اقتصادي أتاح للبرجوازية اللبنانية تحقيق أرباح ريعية كبيرة. ولكن النظام السوري بالمقابل لعب دوراً في وقف الحرب الأهلية اللبنانية، وفي تحقيق الوفاق الوطني، وإعادة بناء المؤسسات، ودعم المقاومة التي طردت الاحتلال في أيار/مايو ٢٠٠٠. في حين أن البرنامج الإصلاحي الذي حمّله كل من الرئيسين بشار الأسد وإميل لحود لم يحقق النجاح المطلوب، ولم يوفر بالتالي الفرصة الملائمة لتطوير العلاقة بين الشعبين الشقيقين، وبالتالي رجحت كفة سلبيات ممارسات أجهزة النظام السوري على الإنجازات التاريخية التي حققها.

٦ - يستعرض التقرير (ص ٨٢ - ٨٥) بشيء من التفصيل الأحداث التي أعقبت التمديد للرئيس لحود، واغتيال الرئيس الحريري، واتهام النظام السوري قبل معرفة نتائج التحقيق في الجريمة. والدور المتعاطف للسفيرين الأمريكي والفرنسي في لبنان. ويوضح أن غاية سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سوريا ولبنان نزع سلاح حزب الله المزعج

يدعون إلى وضع سوريا في خط المواجهة. وبعد احتلال العراق تحولت الولايات المتحدة إلى قوة إقليمية، وتعزز تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل. وفي هذه الأجواء صدر «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان». وعليه فإنه لا وجود لسياسة أمريكية مستقلة حيال لبنان إلا في إطار السياسة الإجمالية حيال المنطقة وموقع سوريا فيها.

٣ - يقدم التقرير (ص ٧٨ - ٧٩) ما يعتبره عوامل تحول السياسة الفرنسية في عهد شيراك تجاه النظام السوري من السعي إلى إقناع قوى مسيحية لبنانية بأن لا سياسة فرنسية تهدف إلى إبعاد لبنان عن سوريا، وإلى التحالف مع الإدارة الأمريكية في تبني سياستها المعادية للوجود السوري في لبنان. وأبرز تلك العوامل كما يذكر التقرير: صدمة شيراك بالتمديد للرئيس لحود واستيائه من حرمان فرنسا من عقود النفط السورية، وإدراكه أنه لا يمكن تصور عالم من دون دور أمريكي يمارس عبر التعددية، وانعكاسات التوتر الأوروبي والإيراني، والتحول في الموقف الأوروبي - الفرنسي باتجاه الابتعاد عن الفلسطينيين، والرغبة الفرنسية في استعادة نفوذها في لبنان والإبقاء على صورتها كلاعب أساسي في الشرق الأوسط.

٤ - كما يلاحظ التقرير (ص ٨٠) أنه ليس دقيقاً ما يذهب إليه بعض اللبنانيين من أن الأزمة مع النظام السوري علتها التمديد للرئيس لحود. ويذكر أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ صدر في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، في حين صدر قرار التمديد في اليوم التالي. ويفسر التقرير ذلك أن دمشق أرادت القول بإنها جاهزة لمواجهة القرار

القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والإعلامية. وينبىء إلى أن انتخابات ما يسمى «الجمعية الوطنية» جرت وفق «قانون إدارة الدولة» الذي وضع مسودته نوح فيلدمان المنسوب إلى اليهودية الأرثوذكسية المتعصبة.

٢ - في استعراض التقرير (ص ٩٠) مجريات الأحداث والصراع الداخلي، واتساع نطاق عمليات المقاومة وتطورها، ينتهي إلى تأكيد إدراك الإدارة الأمريكية أن الحل الأمني لمأزقها في العراق لم يعد الحل الأمثل، بوجود مناطق كاملة لم تنخرط في ما يسمى «العملية السياسية»، الأمر الذي أحدث إرباكاً كبيراً للمشروع السياسي الأمريكي وأخرج الإدارة الأمريكية إعلامياً، وأمام مأزقها سعت إدارة الاحتلال الأمريكية إلى شق صف المقاومة الوطنية العراقية الأمر الذي لم تحقق فيه أي نجاح.

٣ - يعرض التقرير (ص ٩٠ - ٩١) البرنامج السياسي الذي توصل إليه «المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي» والقوى المناوئة للاحتلال خارجه، والمؤلف من سبعة بنود: جدولة انسحاب قوات الاحتلال، وإلغاء مبدأ المحاصصة العرقية والطائفية، واعتماد مبدأ المواطنة، وإقرار حق الشعب المشروع في مقاومة الاحتلال، ورفض أي معاهدة أو اتفاق تبرمه الإدارة الناشئة عن الانتخابات ناقصة الشرعية التي أجرتها الحكومة الخاضعة لسلطة الاحتلال، واعتماد الديمقراطية كخيار وحيد لتداول السلطة، وتأكيد هوية العراق الوطنية والعربية والإسلامية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين وإيقاف عمليات الدهم المستمرة وانتهاك حقوق الإنسان.

٤ - يرصد التقرير (ص ٩١)

لإسرائيل والرداع لها. غير أن مشكلة واشنطن أنها لا تملك الأداة اللبنانية الفاعلة والقادرة على تنفيذ مطلبها.

٧ - يختم التقرير (ص ٨٦) على هذا المحور بتقديم رؤية مستقبلية إذ يقول: «إن الدرس الأول مما جرى هو التأكيد على جذرية ما تتعرض له المنطقة، وعلى قصور قوى الممانعة، وسيكون عام ٢٠٠٦ عاماً لاختبار هذا الدرس لأن المؤشرات كلها تقول إنه سيكون صعباً جداً وإن صعوبته ستطال لبنان بالدرجة الأولى». غير أنه حين يؤخذ في الحساب عدم تمكن الإدارة الأمريكية من تنفيذ كامل بنود القرار رقم ١٥٥٩، واحتفاظ الرئيس لحود بمنصبه، وسقوط رهان تيار ١٤ آذار، وعدم المساس بسلاح حزب الله والتأثير سلبياً في دوره السياسي، تتضح صحة مقولة السيد حسن نصر الله بأن المشروع الأمريكي - الفرنسي في لبنان وصل إلى طريق مسدود.

## خامساً: حول محور الوضع في العراق (ص ٨٧ - ٩٦)

١ - يدين التقرير (ص ٨٧ - ٨٩) الصورة النمطية التي رسمتها «دراسات» الأكاديميين الغربيين للمجتمع العراقي، وتوصيفه على أساس إثنيات وطوائف ومذاهب، ومحاولة تعميم ذلك في الوسط العراقي. كما يدين الحديث المكرور عن العشائرية ودورها في التركيب المجتمعي العراقي. ويوضح أن العرب في العراق ٨٠ في المئة من مواطنيه فضلاً عن عمقه الثقافي والفكري العربي. كما يدين إقدام قوات الاحتلال على تفكيك دولة العراق، وحل مؤسساتها، وتسريح مئات الآلاف من أفراد



باتجاه تفجر حرب أهلية على خلفية طائفية، كنتيجة لسقوط هيبة الدولة واستمرار تدهور الوضع الأمني، وتفاقم حدة التشطي الطائفي.

ج - تداعيات اعتماد الفدرالية والصلاحيات التي يتمتع بها كل إقليم، بحيث بدأ أقرب إلى الدولة الصغيرة. وقد ترتب على ذلك تنازع دستور وقوانين الدولة مع دستور وقوانين كل إقليم. وتكفي الإشارة إلى أن هناك مطالبات بأن يكون من حق الإقليم فتح أقسام له في سفارات الدولة.

٦ - ينبه التقرير (ص ٩٤) إلى جرائم قتل نحو ٣٥٠ عالماً وأكاديمياً عراقياً في ظروف غامضة، واضطرار نحو ٢٠٠٠ منهم للهجرة، وإلى أن نشاطاً مخبراتياً دولياً وإقليمياً يقف وراء استهداف العقول والأدمغة العراقية ووراء ما حققه العراق من إبداع وإنجاز علمي. كما يشير إلى أن الطيارين كانوا مستهدفين من بعض القوى الإيرانية والإسرائيلية.

٧ - ويختتم التقرير على هذا المحور (ص ٩٤ - ٩٦) بتقديم المبادرة الوطنية التي أعلنها د. خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، والقيادي المؤسس للمؤتمر القومي العربي، وهي مبادرة مؤلفة من ٢٠ بنداً تعتبر كلاً واحداً وغير قابل للانتقاء، تأسست على وثائق ندوة بيروت حول مستقبل العراق التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في تموز/يوليو ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>. وكانت الأمانة العامة للمؤتمر

استشرء الفساد المسؤولة عنه بالدرجة الأولى سلطة الاحتلال، فضلاً عما تكشف من مسؤولية بول بريمر، الحاكم المدني الأمريكي الأول للعراق، عن تبديد ثمانية مليارات وثمانمئة مليون دولار أمريكي خلال عام واحد. واتهام وزير الدفاع العراقي السابق حازم الشعلان بتبديد أكثر من مليار دولار، وصدور مذكرات اعتقال بحق وزراء ومسؤولين في وزارة إياد علاوي. في حين أن إجراءات التحقيق الجادة لم تطل «القطط السمان». وليس أدل على حجم الفساد المستشري في العراق المحتل من أن منظمة الشفافية العالمية صنفت العراق المحتل كأحد الدول الخمس الأولى في العالم من حيث انتشار ظاهرة الفساد. ولكن ماذا عن النهب المبرمج لثروة العراق النفطية وما تتعرض له من استنزاف؟

٥ - يحدد التقرير (ص ٩٣) المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي تحت الاحتلال بثلاث مشاكل رئيسية:

أ - استمرار الاحتلال المرتبط وجوده بمصالح القوى المسيطرة على صناعة القرار السياسي، والتي جاءت في ركاب الاحتلال، المرتبط مصيرها ومصالحها وطموحاتها باستمراره، والتي تعارض في التحليل الأخير وضع برنامج وطني لإنهاءه وجدولة انسحاب قواته.

ب - استفحال المسألة الطائفية بتأثير هيمنة القوى الطائفية على السلطة في ظل الاحتلال، وممارساتها وأجهزتها التي تدفع

(١) انظر: برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور - قانون الانتخاب - قانون الأحزاب - إعادة البناء - النفط - الإعلام - الجيش - القضية الكردية - التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق» (بيروت: المركز، ٢٠٠٥).

الحزبان الكرديان بين عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ وما بعد الاحتلال والخاصة بالنفط. ومطالبة مجلس الأمن بإلغاء جميع العقوبات التي فرضت على العراق بعد احتلال الكويت والإفراج عن أرصده المجمدة. وتعهد الولايات المتحدة وبريطانيا بأن تقدم الأولى للعراق ما لا يقل عن خمسين مليار دولار، والثانية ما لا يقل عن عشرين ملياراً. وأن يضع البرلمان المنتخب مسودة دستور تعرض على الاستفتاء الشعبي، وأن ينتخب رئيس الجمهورية، وبحيث ينص الدستور على أن يكون للأكراد حكم ذاتي ضمن الإدارة اللامركزية، وتلتزم الولايات المتحدة وبريطانيا عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية والأمنية.

كما تلتزم حكومة العراق عدم تطوير أسلحة دمار شامل، أو اللجوء إلى القوة لحل المشاكل مع الدول المجاورة. وبأن تشكل لجنة تحقيق قضائية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت في العراق منذ العام ١٩٥٨ وحتى مغادرة قوات الاحتلال. وبأن تعامل الشركات البريطانية والأمريكية على قدم المساواة مع شركات الدول الأخرى في مشاريع إعادة إعمار العراق بعد تنفيذ الدولتين لما سبق بيانه.

### سادساً: حول محور السودان بين استحقاقات المرحلة الانتقالية لتقرير مصير الجنوب، ومضاعفات أزمة دارفور (ص ٩٧ - ١٠٨)

١ - استعرض التقرير (ص ٩٧ - ٩٩) توقيع اتفاق سلام جنوب السودان في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، الذي نص على تكوين حكومة انتقالية، وإنشاء

القومي العربي قد أعلنت تبني المؤتمر للمبادرة باعتبارها الحل الأمثل لإنهاء الاحتلال واستعادة العراق سيادته وهويته وتأمين وحدة ترابه الوطني ونسيجه الاجتماعي.

وتقضي المبادرة بإعلان الإدارة الأمريكية قراراً بالانسحاب من العراق ووضع برنامج لذلك. وإعلان المقاومة الوطنية وقفاً لإطلاق النار مع الاحتفاظ بسلاحها لحين إتمام انسحاب القوات المحتلة. واختيار رئيس للدولة يشكل وزارة تتوافق مع المقاومة والقوى الوطنية، وضمانة مجلس الأمن، الذي يلتزم المحافظة على سيادة العراق ووحدة أراضيه واستقراره. والبدء فوراً بإعادة تشكيل الجيش العراقي والقوى الأمنية. وحل فصائل المقاومة بعد انسحاب قوات الاحتلال بمدة لا تزيد عن ستة شهور. وبأن لا يسمح للجيش بالتدخل في السياسة، وأن يكون للحكومة العراقية الحق في استدعاء قوات عربية لأغراض حفظ السلام.

وتضمنت المبادرة فضلاً عن ذلك أن يكون من مهام الحكومة اختيار مجلس استشاري من ١٠٠ - ١٥٠ عضواً، وإلغاء الدستور السابق تزويره، وإعداد قانون انتخابات وقانون أحزاب مستفيدة من وثائق ندوة بيروت، وإجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وهيئات ومنظمات دولية أخرى. كما تضمنت المبادرة اعتبار جميع الاتفاقيات النفطية التي عقدت خلال فترة الاحتلال ملغاة لمخالفتها قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ ورقم ١٤٥٦، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جميع الاتفاقيات التي عقدها

٣ - استعرض التقرير (ص ١٠٣ - ١٠٥) المصالحة الوطنية بين الحكومة السودانية والتجمع الوطني بموجب اتفاق القاهرة في ١٦/١/٢٠٠٥ الذي ينص على التحول الديمقراطي، وترسيخ السلام الشامل، ورفع حالة الطوارئ والقوانين التي تتعارض مع حرية التنظيم السياسي والتعبير والصحافة. كما نص على عودة تنظيمات التجمع الوطني وتشجيع الكوادر المهاجرة على العودة. إلا أنه تعثر تطبيق الاتفاق بسبب استئثار حزب المؤتمر والحركة الشعبية بنسبة ٨٠ في المئة من مقاعد مفوضية الدستور، والسلطة التشريعية، ومؤسسات الدولة. ولقد قرر الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي يرأس التجمع الوطني المعارض، المشاركة في الحكومة، في ما رفضت ذلك أحزاب: المؤتمر الشعبي المعارض بزعامة د. حسن الترابي، والأمة بزعامة الصادق المهدي، والشيوعي بزعامة محمد إبراهيم نقد.

٤ - تناول التقرير (ص ١٠٥ - ١٠٦) إقرار الدستور الانتقالي، الذي كانت قد أعدت مسودته لجنة من ١٤ عضواً مختارين من قبل الحكومة والحركة الشعبية بالتساوي، وأقره المجلس الوطني في ٦/٧/٢٠٠٥. ويشتمل على ١٧ باباً و ٢٢٦ مادة. وقد حدد الدستور هوية الدولة بأنها دولة ديمقراطية لا مركزية تتعدد فيها الثقافات واللغات، وتتعايش فيها العناصر والأعراق والأديان. وفي مراجعة التقرير للدستور من منظور حقوق الإنسان، يلاحظ أنه تضمن العديد من الضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان المتفقة مع المعايير الدولية، إلا أنه لا يخلو من ثغر جوهري حدد التقرير أبرزها (ص ١٠٦ - ١٠٧). ويلاحظ التقرير أن

المؤسسات الدستورية، وقد نشبت خلافات حول وضع دستور الحكم خلال الفترة الانتقالية السابقة لتقرير المصير بسبب احتكار حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان السلطة، كما في ما بين الطرفين حول تفسير بعض بنود الاتفاق في ما يتعلق بحق التوقيع على عقود استخراج النفط. وبعد مقتل جون قرنق في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥ اختارت الحركة الشعبية سلفاً كبيراً خلفاً له. وبدأ بعد ذلك تنفيذ بنود الاتفاق السياسية والعسكرية. وعلى الصعيد الاقتصادي اتهم كبير الحكومة وأخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بأنها لم تودع حصيلة الموارد النفطية الخزينة العامة.

٢ - تناول التقرير أزمة دارفور (ص ٩٩ - ١٠٣) موضحاً استمرار النزاع المسلح طوال العام ٢٠٠٥، كما تواصلت محاولات التسوية، وقد تم الاتفاق في ٢٥/١٢/٢٠٠٥ على حسم معظم نقاط الخلاف حول تقاسم الثروة، وإن كانت كثير من النقاط موضوعاً للمفاوضات. غير أن أخطر ما في الأزمة هو التدويل الذي دفعت إليه الإدارة الأمريكية، المتمثل بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ في ١٩/٩/٢٠٠٤، ثم القرار رقم ١٥٩١ بفرض العقوبات على المتهمين بارتكاب جرائم حرب، والقرار رقم ١٥٩٣ بإحالة المتهمين للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٦٦٣ في ٢٤/٣/٢٠٠٦ طلب من أمين عام الأمم المتحدة تسريع نقل مهمة الاتحاد الأفريقي إلى قوات تابعة للأمم المتحدة، وينظر للقرار الأخير وتوقيته على أنه أحدث نقلة نوعية في تدويل النزاع ومستقبل السودان.

الدستور وإن اشتمل على المبادئ الديمقراطية الليبرالية، إلا أنه يؤسس لاحتكار السلطة من قبل حزب المؤتمر الحاكم في الشمال والحركة الشعبية الحاكمة في الجنوب. كما يلاحظ التقرير أن الدستور أرسى نظاماً فدرالياً غير متوازن، وبخاصة في ما يتعلق باختصاصات نائب الرئيس الشمالي المحصورة في الشمال فقط، والجنوبي الشاملة الشمال والجنوب.

٥ - يلاحظ التقرير (ص ١٠٨) أن السودان يواجه خيارات الوحدة والانفصال، والديمقراطية والاستبداد الداخلي لمواجهة الأطماع الخارجية. ويرى التقرير مشاركة الجميع دون إقصاء، وتعميق الشعور بالانتماء الوطني، سبيل شعب السودان لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وألاحظ أن التقرير أغفل ذكر تكامل السودان مع مصر وهو الدرع الواقية لحماية السودان من مخطط التفطيت الأمريكي - الأوروبي الذي يستهدفه.

## سابعاً: حول محور أداء الاقتصادات العربية (١٠٩ - ١٣١)

١ - يستعرض التقرير (ص ١٠٩ - ١١٢) تأثير إيرادات النفط على الناتج والصادرات العربية، إذ شهد العام ٢٠٠٥ طفرة في أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر البرميل من خامات أوبك ٥٠,٦ دولاراً فيما كان ٣٦ دولاراً في عام ٢٠٠٤. ويذكر التقرير أن زيادة دولار واحد في سعر البرميل يعني زيادة إيرادات الأقطار النفطية العربية ٧ مليارات دولار. ولما كانت الأقطار

العربية تنقسم إلى دول منتجة للنفط وأخرى مستوردة له، فإن تأثير الطفرة النفطية على الناتج والصادرات ليس واحداً بالنسبة إلى الأقطار العربية. كما أن الزيادة الكبيرة في الناتج القومي الإجمالي للدول العربية، الذي ارتفع إلى نحو ٨٣٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ محدود الوزن النسبي في الناتج العالمي الإجمالي، إذ بلغ ٢,١ في المئة في العام ٢٠٠٤ ولما يزل أقل كثيراً من نسبة العرب لسكان العالم البالغة ٤,٧ في المئة عام ٢٠٠٤، فضلاً عن أن عناصر الإنتاج الأجنبية تنزح من الناتج الإجمالي العربي أكثر كثيراً مما تضيفه عناصر الإنتاج العربية في الخارج إلى الناتج القومي العربي.

٢ - بينما يصل متوسط دخل الفرد في العالم ٦٢٨٠ دولاراً عام ٢٠٠٤، لم يتجاوز متوسط دخل الفرد العربي ٢٨١٤ دولاراً، ما يعني أن الوطن العربي يقع ضمن المناطق الأكثر فقراً. وذلك في تناقض مع حيافة الوطن العربي ٦٠ في المئة من إجمالي احتياطي النفط، ونحو ٣٠ في المئة من احتياطات الغاز، وثرائه في منتجات المحاجر والفوسفات والكثير من المعادن، ما يؤكد أن فقر الوطن العربي إنما يعود في رأي التقرير (ص ١١٢) إلى ضعف إدارة الموارد وانتشار الفساد. ويغفل التقرير كون واقع التجزئة وما ينتج منه من عجز عربي عن تجاوز التخلف والتبعية، إنما هو العامل الأول والأساسي في قصور الأداء العربي، وهل كانت شعوب أوروبا بالرغم من تمايزاتها القومية تقيم الاتحاد الأوروبي لولا إدراكها أن ذلك سبيلها لامتلاك القدرة الاقتصادية، وبالتبعية السياسية، لمواجهة تحديات العولمة؟

٣ - يلحظ التقرير أن الناتج القومي

تسهم في رفع فعالية الاقتصادات العربية، وترفع معدلات الاستثمار التي تقل كثيراً عن المعدلات العالمية.

٦ - يلحظ التقرير (ص ١١٧) أن معدلات البطالة العربية لا زالت الأعلى عالمياً. إذ تدور نسبها المعلنة حول ١٥ في المئة من قوة العمل العربية، بينما هي أعلى من ذلك بكثير. وفي تقديره أن الافتقار للتكامل القومي العربي العامل الأساسي في تفاقم حدة البطالة في الأقطار العربية، ليس فقط لإعاقة التنمية الناتجة من واقع التجزئة، وإنما أيضاً من الافتقار للنظرة القومية عند غالبية صناع القرارات الاقتصادية العربية، على الصعيدين الرسمي والأهلي، بحيث تعتمد سياسة أولوية العامل العربي وتوفير برامج التدريب اللازمة لتطوير أدائه.

٧ - يتناول التقرير تحرير التجارة العربية والاختراق الأمريكي المعاكس «الكوز» (ص ١١٨) ويشير إلى أن العام ٢٠٠٥ شهد وصول منطقة التجارة الحرة العربية للتحرير الكامل للتجارة العربية البينية، غير أن استمرار الثغرات، وبخاصة ما يتعلق بقواعد المنشأ والسلع المستثناة، أعاق انطلاق منطقة التجارة العربية الكبرى بصورة فعالة، فضلاً عن أن عدم تنسيق الاستثمارات الجديدة يسهم في استمرار تشابه هيكل الإنتاج والصادرات العربية.

٨ - للتأثير سلباً في محاولة التكامل العربي قامت الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الأقطار العربية، مثل ما فعلت مع البحرين (ص ١١٨ - ١١٩). كما قامت برعاية اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية لإدماج إسرائيل في اقتصاديات المنطقة من

للأقطار العربية مجتمعة يتأثر بحركة أسعار النفط، فيما تشكل الصادرات النفطية أكثر من ثلثي الصادرات العربية، الأمر الذي يدل على خلل أساسي في البنية الاقتصادية العربية بالاعتماد على مصدر واحد ومادة قابلة للنضوب وافتقادها أهميتها النسبية في الاقتصاد العالمي بفعل التطور المتسارع في اكتشاف مصادر طاقة بديلة، فضلاً عن إنه في ذلك دلالة على ضعف الإمكانيات الإنتاجية في عموم الوطن العربي.

٤ - وفي إيضاح تبعية النمو في الوطن العربي لأسعار النفط (ص ١١٥) يستعرض تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على النمو في الأقطار العربية المنتجة. ويذكر كمثال أنه بلغ في السعودية ٦ في المئة عام ٢٠٠٥، وفي الإمارات نحو ٥,٦ في المئة. ولكن التحسن الحاصل نتيجة ارتفاع أسعار النفط تحسن تابع لارتفاعها وليس معبراً عن قدرة اقتصادات الدول النفطية العربية لمحدودية ما لدى الأقطار العربية من قواعد النمو الصناعية والزراعية والخدمية المتطورة، وإلى قصور المدخرات والاستثمارات المحلية، فضلاً عن التأثيرات السلبية على قدراتها على المنافسة والتأثير في الأسواق الخارجية.

٥ - ويلاحظ التقرير (ص ١١٥ - ١١٧) أن الزيادة الطارئة على أسعار النفط في العام ٢٠٠٥ لم تكن ناتجة من جهد منظم للدول المصدرة، وإنما من عوامل خارجة من إرادتها بالدرجة الأولى. وأن معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي لاقتصادات النفط عرضة للتراجع إذا طرأ تراجع على الأسعار، فضلاً عن أن الطفرة النفطية لم تستثمر في مشاريع إنتاجية صناعية وزراعية وخدمية

١٠١٩,٦ مليوناً عام ٢٠٠٤، ولكنها تسببت بزيادة الواردات الأردنية من إسرائيل من ٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٦٤,٧ مليوناً عام ٢٠٠٤. وبعد أن كان فائض الميزان التجاري لصالح الأردن ٢٣,٨ مليوناً عام ١٩٩٩ تحول إلى عجز ٥٥,٨ مليوناً عام ٢٠٠٤. كما يشير التقرير (ص ١٢٦) إلى أن مناطق الكويز الأردنية أتاحت الفرصة لأعداد من العمالة الإسرائيلية الماهرة للعمل القيادي في المصانع الأردنية، وبأجور موازية للأجور في إسرائيل، الأمر الذي زاد من كلفة المنتج الأردني، وقلل من قدرته على المنافسة.

١٢ - يبين التقرير (ص ١٢٧ - ١٢٨) أن اتفاق الكويز حرر التجارة الإسرائيلية مع مصر والأردن وسهل اختراقها للتجارة العربية. حيث أقام مناطق تجارة حرة بين إسرائيل، وبين كل من مصر والأردن، في الوقت الذي لم يتوصل بعد إلى إقامة مثل ذلك مع الأقطار العربية، ما يجعل إسرائيل الشريك الأوفر حظاً لتطوير التجارة مع القطرين العربيين. كما أن مناطق الكويز غدت «حصان طروادة» الذي تتسرب منه السلع الإسرائيلية للأسواق العربية عبر الأردن ومصر. ويسجل التقرير على كبار رجال الأعمال المنخرطين في «الكويز» قولهم بلسان رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان، بأن السوق العالمية لا وطن ولا عقيدة لها، وعليه فهم يرون أن المصلحة تستدعي عدم التوقف عند ما يعتبرونه «الحساسية السياسية المتعلقة بإسرائيل».

١٣ - في الرد على ادعاء بعض رجال الأعمال المصريين في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة أن اتفاق الكويز مخرج لهم من أزمتهم، يوضح التقرير (ص ١٢٨ -

موقع مهيمن برعاية أمريكية مباشرة. وذلك من خلال اتفاق «الكويز»، الذي يتيح لإسرائيل الدخول الرسمي والعلني إلى الأسواق العربية. ويذكر التقرير (ص ١٢٠) أن إيهود أولمرت رأى في اتفاق الكويز انفراجاً تاريخياً يمكن إسرائيل من زيادة صادراتها لمصر، بعد أن كانت السوق المصرية والأسواق العربية موصدة في وجهها.

٩ - يوضح التقرير (ص ١٢١ - ١٢٢) أن اتفاق الكويز مكرس في الأساس لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، إضافة إلى مواد البناء والجلود. ويعكس الاتفاق ضعف المفاوضات العربي وانحيازه للسوق الأمريكية وللتطبيع مع إسرائيل، أكثر من انحيازه لحاجة السوق العربية. ويلاحظ أن الاتفاق الذي وقعته الحكومة المصرية لم يناقشه مجلس الشعب، وأن توقيعه كان ثمن تخفيف الضغوط الأمريكية عليها، ولو على حساب مصالح مصر الاستراتيجية. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الأقطار العربية الأخرى التي وقعت حكوماتها اتفاقية «الكويز».

١٠ - يفند التقرير (ص ١٢٣) ادعاء الحكومة المصرية بأن الاتفاق سيتيح زيادة صادرات الملابس الجاهزة المصرية للسوق الأمريكية، موضحاً أن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وفقاً لاتفاقية الغات مع بداية العام ٢٠٠٥، سيؤدي إلى إلغاء الحصص وقيود الكمية على صادرات الصين والهند وباكستان وتايلاند إلى السوق الأمريكية، ما يضاعف فعالية مناطق الكويز.

١١ - يوضح التقرير (ص ١٢٣ - ١٢٤) أن اتفاقية الكويز مع الأردن أدت إلى رفع صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة من ١٣,١ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو

الغاز، ما يعتبره التقرير سطواً صريحاً على موارد مصر. ويعيد التقرير تأكيد أن النظام الحاكم أراد بالتنازلات التي قدمها تخفيف الضغوط الابتزازية الأمريكية عليه.

## ثامناً: حول محور الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات (ص ١٣٣ - ١٤٢)

١ - يستشهد التقرير (ص ١٣٣) بالمحلل السياسي الإيراني كريم سجاد، الذي يذهب إلى أن النظام الإيراني اعتمد بداية سياسة «الفوضى المنضبطة» في العراق «تحسباً من انقلاب الأوضاع الأمنية فيه»، وبالتالي تدفق اللاجئين على إيران. فضلاً عن محاولة إفشال المشروع الأمريكي خشية أن يدفع نجاحه الإدارة الأمريكية لتكرار عملية تغيير النظم التي تعادىها بالقوة. غير أنه في ضوء تحولات الوضع العراقي منتصف العام ٢٠٠٤ اتجه النظام الإيراني إلى دعم إجراء الانتخابات تقديرًا منه إلى أن ذلك سيؤدي إلى قيام حكومة للشيعية ثقل أساسي فيها.

٢ - يلاحظ التقرير (ص ١٣٤) أن سياسة «الفوضى المنضبطة» الإيرانية تتقاطع مع استراتيجية «الفوضى البناء» الأمريكية، وي طرح التقرير أربعة تساؤلات: هل يفتح ذلك أفاقاً لتعاون أمريكي - إيراني، كما سبق في مواجهة تمرد الفلوجة على الاحتلال، أم أن أمريكا ستسعى إلى إضعاف النفوذ الإيراني في العراق؟ وأين يقع المشروع النووي الإيراني في جدل الطرفين؟ وهل في مصلحة العرب تطوير إيران مشروعاتها النووي، أم أن تطويره يخل

١٢٩) أن ذلك يرجع لجشعهم بعدم الاكتفاء بمعدلات ربح معتدلة تمكنهم من تسويق بضاعتهم في السوق الداخلية والخارجية الواسعة، فضلاً عن تدني كفاءتهم وعدم مواكبة التطور وضعف القدرة على الابتكار. علماً أن عمر صناعة النسيج والملابس الجاهزة بمصر يقارب قرناً وربع القرن، ما تجاوز ثلاثة أضعاف عمر إسرائيل، ومع ذلك فمصر عاجزة على اقتحام الأسواق الخارجية، بينما نجحت سوريا وتونس في أن تبلغ صادرات كل منهما نحو ٤ مليارات دولار في العام.

١٤ - يدعو التقرير (ص ١٢٩) إلى حرمان المتورطين بالكويكز من الأسواق العربية لمواجهة مخاطره، ويطالب بتفاعل نخب الأمة الثقافية، وأحزابها وجمعياتها الوطنية، والصحف، والنقابات المهنية مع الجهود المبذولة في هذا المجال، كما يطالب بتنظيم المعارض للشركات الوطنية، وتشجيع المنتج الوطني، وفتح الأسواق العربية أمامه. كما يدعو إلى أن تقوم الأحزاب وجمعيات المقاطعة بالعمل على إقامة بنى أساسية وطنية سليمة.

١٥ - يناقش التقرير (ص ١٣٠ - ١٣١) اتفاق تصدير الغاز المصري لإسرائيل، بحيث ينتهي إلى اعتباره كارثة جديدة على درب الكويكز. ويحمل الحكومة المصرية مسؤولية تمرير اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل ضاربة عرض الحائط بالثوابت الوطنية المصرية، ومتيحة الفرصة لإسرائيل إلى نهب موارد مصر. ويقضي الاتفاق بتصدير ١,٧ مليار م<sup>٣</sup> من الغاز، وعلى مدار ما بين ١٥ - ٢٠ سنة، بواقع ١٠,٦ سننات أمريكية لكل متر مكعب من

٤ - يناقش التقرير (ص ١٣٨ - ١٣٩) مصطلح «مثلث الماس» الإيراني، الذي صاغه الكاتب الإيراني محمد صادق الحسيني، والمشكل من «طهران ودمشق وبغروت». ويشير إلى أن العلاقة بين قوى مقاومة الهيمنة الأمريكية في إيران وسوريا ولبنان تعززت بسبب تصاعد التهديدات الأمريكية والأوروبية. إذ وجدت الإدارة الأمريكية في اغتيال الحريري ١١ أيلول/سبتمبر آخر قد يساعدها في مواجهة مأزقها في العراق. كما أرادت وحلفاؤها الأوروبيون حرمان المقاومة الفلسطينية من الظهير المقاوم، وبخاصة بعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي. وقد أبدى الرئيس نجاد والنظام الإيراني تأييداً معلناً للمقاومة الفلسطينية كان من أبرز تجلياته استقبال كل من خالد مشعل ورمضان شلح.

٥ - يستعرض التقرير (ص ١٣٩ - ١٤٠) البعد الأمني في الملف النووي الإيراني، موضحاً أن هناك ثلاثة تفسيرات للتطور السريع في بروز قضية البرنامج النووي الإيراني. الأول، يعيد ذلك إلى ما يسميه تهور الرئيس نجاد ومحاولته التغطية على قصوره عن تلبية احتياجات الفقراء الذين أوصلوه إلى سدة الرئاسة. والثاني، يرى في ذلك استفزازاً إيرانياً متعمداً للمجتمع الدولي لنقل ملفها لمجلس الأمن، بحيث تتاح لها الفرصة للتحرر من التزامها تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإطلاق يدها بالتالي في تخصيب اليورانيوم. والثالث، يلقي بالمسؤولية على واشنطن التي استهدفت من التصعيد قطع الطريق على سعي إيران إلى إقامة بورصة دولية للنفط تتعامل باليورو بدلاً من الدولار. ولا يأخذ التقرير بأي من

بالتوازنات الإقليمية عموماً، والتوازنات الخليجية خصوصاً؟ وهل نحن مقبلون على عصر السيادة الإيرانية، أم أن تجدد الخطاب الثوري الخميني سيؤدي إلى عزلة إيران؟

٣ - في الإجابة عن التساؤل الأول يرصد التقرير (ص ١٣٤ - ١٣٧) التجاذبات بين الولايات المتحدة وإيران في العراق، ففي البدء نظرت إلى التحالف الشيعي الكردي على أنه القوة المركزية الداعمة للسياسة الأمريكية في العراق، إذ كان المحافظون الجدد يراهنون على شيعة العراق. وذلك يفسر التمييز الأمريكي المضاد لسنة العراق، بتسريح موظفيهم وتهميش تمثيلهم في مختلف المؤسسات التي أقامتها سلطة الاحتلال. كما يفسر في نظر التقرير بروز المقاومة «السنية» وتناميها، ثم اختلاطها بقوى لا هدف لها سوى زعزعة استقرار العراق المحتل ورفع كلفة احتلاله. غير أن ممارسات حكومة إبراهيم الجعفري، ومحاولة النص في الدستور على وضع خاص للمرجعيات الدينية، ومؤشرات التوجه لفصل جنوب العراق لإقامة إقليم شيعي، وذلك في مقابل فشل القوى الليبرالية والعلمانية في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إذ لم يحصل التيار المؤيد لإياد علاوي إلا على ٢٥ مقعداً، مقابل ١٣٠ مقعداً للائتلاف الشيعي، وتزامن ذلك مع فوز محمود أحمددي نجاد بالرئاسة الإيرانية، كل ذلك متفاعلاً دفع الإدارة الأمريكية إلى إعادة تقييم سياستها العراقية. ويذهب التقرير إلى أنه في مقابل بداية اتساع الفجوة بين الأمريكان وبين الشيعة، أخذت الهوة تضيق في ما بينهم وبين السنة، وبين هؤلاء والأكراد.



من امتلاك إيران أوراق قوة ممثلة في القول بأن لها بعداً ديمغرافياً لدى الشيعة في الخليج أو في العراق. ولقد أثبتت حرب العراق - إيران أن الانتماء القومي في العراق والخليج يتقدم على الانتماء المذهبي عندما يهدد الأمن العربي. كما لا أتفق مع التقرير حول اعتباره مثلث: لبنان - سوريا - فلسطين منطقة نفوذ إيرانية، فالمقاومة في الأقطار الثلاثة ودعمها يصدران من مشاعر وطنية عربية بالدرجة الأولى.

## خاتمة

يختتم التقرير (ص ١٤٣) بتأكيد أن مخرج العرب من مأزقهم الراهن لن يتأتى عن طريق النظام الرسمي العربي، وإنما كنتيجة لتطوير القوى الشعبية الملتزمة المقاومة والديمقراطية وحقوق المواطن خياراً استراتيجياً. ويطالب هذه القوى بتوحيد صفوفها لتعزيز قدراتها على المواجهة وإدارة الصراع بكفاءة. وألاحظ أن الدعوة للعمل الجبهوي ما حققت انجازاً يذكر في تجارب الشعوب وحركات التحرر الوطنية المعاصرة ما لم يتم التلاقي على برنامج واحد. وأحسب أن الأهداف الستة التي التقى عليها المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي، والمتمثلة في: الوحدة، والاستقلال الوطني، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري، تشكل برنامج العمل المطلوب أن يطرحه أعضاء المؤتمر القومي العربي، كل في ساحته القطرية، في سعيهم إلى إقامة الجبهات الوطنية على أساسه، وهذا هو التحدي الذي نواجهه كمؤتمر وكأعضاء □

التفسيرات الثلاثة، ويرى أن هناك شبه توافق إيراني - أمريكي على التصعيد المنضبط، لإدراك كل منهما حدود قوته خصوصاً بعد احتلال العراق.

٦ - بعد أن يستعرض التقرير السجال الإيراني - الأمريكي حول تخصيص اليورانيوم والإجراءات التي يعتمدها كل طرف، يتساءل (ص ١٤١) عن الدور العربي من ذلك، ويجيب عن تساؤله بأن العرب في موقف مرتبك، إذ لا يستطيعون إنكار حق إيران في حيازة تكنولوجيا نووية أو حتى السلاح النووي في مواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية، فضلاً عن تقديرهم لانحياز إيران لقضية العرب المركزية، فيما هم بالمقابل يعرفون أن الدولة النووية لا تشهر سلاحها إلا دفاعاً عن مصالحها. وليس غير دول الخليج العربية من عبر عن إدراكه خطورة إخلال السلاح النووي الإيراني بتوازنات القوة الإقليمية.

٧ - يتساءل التقرير: هل نحن على أعتاب عصر السيادة الإقليمية الإيرانية؟ ويجيب عن تساؤله بأن إيران تمتلك أوراق قوة متعددة، يضاف إليها تواصلها الديمغرافي مع الشيعة في الخليج العربي، وأن سعيها إلى امتلاك التكنولوجيا النووية فرع من طموحها لاستغلال أوراق قوتها في دور إقليمي. ويلاحظ أن تحقيق ذلك محكوم بفشل أحد مشهدين: الأول، تحسن العلاقات البينية العربية، والثاني، فوضى الأوضاع في ما يعتبره التقرير «ساحات النفوذ الإيراني»: لبنان، سوريا، فلسطين، وتفاقم الفوضى في العراق.

٨ - لا أتفق مع ما ذهب إليه التقرير